بصدد قضية انسحاب القوات الاجنبية من العراق

الربيعي ينفي و(المدى) توضح

ورد الى (المدى) رد من الدكتور موفق الربيعي مستشار الامن الوطني بشأن الخبر الذي نشرناه في الصفحة الاولى يوم ٢٠٠٥/٥/٧ بعنوان (خريطة طريق سرية تحدد نهاية العام الحالي للانسحاب الامريكي من العراق) الرد ينفي صحة هذا الخبر جملة وتفصيلا، وينفي ذلك المصدر الذي اعتمدناه كونه مقرباً من مكتب مستشار الامن الوطني، على الرغم من اننا لم نعتمد على هذا المصدر الا في سياق معلومات واسعة وفرتها مصادر اخرى.

ننشر هنا رد الدكتور موفق الربيعي كما ورد لنا نصاً، وننشر ازاءه توضيحاً كاملاً، وهو توضيح طويل ويصف الطريقة المهنية التي تعتمدها (المدى) في نشر الاخبار، للفائدة والتذكير.

نص النفي

السيد رئيس التحرير المحترم-جريدة المدى

نشرت جريدة المدى في عددها ليوم ٥/٧/ ٢٠٠٥ خبراً في صفحتها الاولى بعنوان (خريطة طريق سرية تحدد نهاية العام الحالي للانسحاب الامريكي من العراق) واذ نؤكد عدم صحة الخبر جملة وتفصيلاً فقد نفى المكتب الاعلامي للدكتور موفق الربيعي مستشار الامن الوطني الانباء التي نقلتها جريدة المدى نقلاً عن (مصدر مقرب من مكتب الدكتور الربيعي) والتي تحدثت عن اعتزام قوات التحالف سحب قواتها من العراق بحلول نهاية العام واكد المكتب الاعلامي لمستشار الامن الوطني انه لم يدل المستشار ولامكتبه ولامصدر مقرب منه بهذه التصريحات ولم يطلع على الوثيقة المزعومة، وبهذه المناسبة يدعو الدكتور موفق الربيعي الصحافة المسؤولة مثل جريدة المدى الى التحقق من صحة مصادر معلوماتها والتأكد من الاخبار التي تنشرها لما لذلك من اثار سلبية على الامن الوطني العراقي وتشويش الرأي العام العراقي في وقت نحن احوج مانكون الى رص الصفوف وتوحيد الجهود لدحر الإرهاب الذي يهدد عراقنا الحبيب

د.موفق الربيعي
٢٠٠٥/٥/٧

حدس وتأكد وموازنة

رسالة مفتوحة إلى السيد موفق الربيعي

ومنذ الأيام الأولى كان قرارنا أن نكون مع الدولة (نؤكد: الدولة وليس النظام السياسي) وأن نمارس المراقبة النقدية بكل وجوهها المقبولة، ولا نتردد في الوقوف مع الحكومة حين تبني الدولة ، أو مع المعارضة حين تقوم بفعل البناء نفسه. كانت (مواقفنا) تنطلق دائما من ضرورات المشاركة الفاعلة في وضع اللبنات الأولى لبناء هذه الدولة، وكان طريقنا من أجل ذلك طريقا يؤمن بأن أفضل سبل النجاح هو اعتماد سياسة براغماتية تقوم على مصالح المواطن، بدل الركون إلى جدران الأيديولوجيات الصلدة التي لا يمكنها أن تنقذنا في المرحلة الراهنة. قد نكون أخطأنا مرات، وأصبنا مرات أخرى، لكننا كنا دائما فرحين ومرتاحي الضمير بانسانيتنا التي ترحمنا من قدر الملائكة.

ولكن هل يمكن للنيات الطيبة أن تبرر، دائما، النتائج غير المرضية؟ بالطبع لا. وإذن كيف يمكن أن نحمي نياتنا الطيبة من الشِباك والمتاهات التي نسير فيها، وكيف يمكن لنا أن نحيد عن سبيل النجاة من غير أن نسهم في الكارثة من حيث لا ندري.

الوضع الحرج الذي نعيشه طوّر لدينا حدسا يستطيع أن يدلّنا في أحيان كثيرة على طبيعة ما يحدث. وحيث أن الحدس غير كاف هنا، ينبغي اللجوء إلى معيار علمي يعضّد الحدس أو يدحضه، ألا وهو اختيار وسيلة للتأكد من حادث أو ظاهرة ما، وعدم ترك الأمر لقياد الحدس. وبعد أن يتم التأكد بالوسائل المهنية المعروفة (شبكة المصادر المتنوعة) نبدأ بالموازنة. فقد يقودنا حدسنا إلى التصديق بواقعة ما، ونتأكد منها بمصادرنا المهنية، لكننا ندرك أن نشر الواقعة لا يسهم في بناء الدولة، بل قد يعقد الأمور، أو يفاقم الأزمات، أو يثقل على كاهل المواطن، أو تكون نتائجه السلبية أكثر من نتائجه الإيجابية. ومن أجل الصالح العام تخلت (المدى) عن عشرات الوثائق والأخبار التي تصلها (مجانا في أغلب الأحيان) عبر شبكة متعاونين لا يعرفها سوى العاملين في الصحيفة. أما ما نشرناه فقد تأخر بعضه شهرا أو شهرين في مطبخ التحرير، من أجل أن ينضج ويقتل بحثا وتمحيصا، في حين تأخر بعضه الآخر يوما أو يومين. لم نكن مهووسين يوما بالسبق الصحفي ولا بالتوزيع العريض ولا بالشهرة والأبهة والمكانة، بقدر ما كنا مهووسين بأن ننام ليلا ملء جفوننا، بعد أن أنجزنا الواجب كما خططنا له.

ومع كل هذا الحذر كنا نقع في بعض الأخطاء غير المقصودة، وكنا نسارع إلى الاعتراف بهذه الأخطاء، كما كنا نفتح صدورنا لحق الرد الذي يردِنا من أية جهة أو شخصية تجد أنها لا تتفق مع ما نشرناه، حتى لو كنا مقتنعين بأننا على حق، إيمانا منا بحق الاختلاف، ورغبة في أن تكون (المدى) منبرا لكل رأي متزن لا يزيغ بنا عن الحوار الديمقراطي البناء.

وانسجاما مع نهجنا الذي حرصنا عليه منذ الأعداد الأولى للصحيفة، أخذنا . عند نشر الخبر. مواطنينا بنظر الاعتبار، الذين يريد بعضهم بقاء القوات الأجنبية خوفا من الفراغ الأمني الذي قد يخلفه الانسحاب، في حين يرى بعضهم الآخر أن الانسحاب كفيل باستقرار الأوضاع والخلاص من الأخطاء الكارثية التي ارتكتبها الولايات المتحدة. أردنا أن نقول للخائفين من الفراغ الأمني: عليكم أن تستعدوا للانسحاب وأن تملأوا الفراغ الأمني بأسرع ما يمكن وذلك بالتكاتف والوحدة الوطنية. أما لأولئك الذين يريدون الانسحاب فقد قلنا: إن الوقت صار قريبا لتتحقق مطالبكم، وما عليكم إلا الاستعداد لبناء الدولة والحفاظ على الأمن وتعميق الوحدة الوطنية، لكي لا يخلف انسحاب القوات الأجنبية فراغا ما، يجعلنا نندم على مطالبتهم بالرحيل.

وبعد هل كان الخبر الذي كذّبه مكتب مستشار الأمن الوطني موفق الربيعي نزوة من صبي مدلّل يريد أن يكون في اليوم الثاني على كل لسان، أم كان واقعة معينة تم التأكد منها بما يكفي من الوسائل التي خبَرناها طوال هذه الفترة؟ هل كان دأب (المدى) أن تفتعل الأزمات وتنشر الأكاذيب وتزرع الشائعات هنا وهناك؟ إن كان ذلك قد حصل منّا، فليدلّنا عليه السيد الربيعي، ونحن مدينون له بالاعتذار.

وبعد.. التقرير الرئيسي الذي نشرته (المدى) أمس الأول، ووضعناه أمس في سياق نعتقد بأنه صحيح، يستند إلى وثائق وصلتنا قبل أكثر من شهرين. وحيث أننا لم نستطع التأكد من صحتها، قررنا التريث في النشر حتى يتغير الوضع، فنستطيع أن نحكم بشكل أشد وضوحا.

وما حدث في الأسبوع الماضي وفّر لنا مثل هذا الوضوح، بعد أن تم التركيز على فكرة الانسحاب من أكثر من جهة. فهناك أولا قرار مجلس الأمن الذي يوجب مراجعة لوجود القوات متعددة الجنسية مع بداية العام المقبل، لكن الأمر بدأ حين أدلى مستشار الأمن الوطني موفق الربيعي بحديث لشبكة CNN الأمريكية. وبدل أن يتكلّم عن تفاصيل خطّته المستقبلية لضمان استقرار الأوضاع، راح يرجّح انسحاب القوات الأمريكية في منتصف العام المقبل، حتى أن وكالة رويترز بدأت خبرها عن لقاء CNN كالآتي: "قال موفق الربيعي مستشار الأمن الوطني العراقي يوم الأحد إن القوات الأمريكية والقوات الأجنبية الأخرى في العراق ستبدأ، على الأرجح، في الانسحاب بأعداد كبيرة بحلول منتصف العام القادم". وقال الربيعي في مقابلة مع محطة CNN "ستكون مفاجأة كبيرة بالنسبة لي لو أنهم (القوات الأمريكية والقوات الأجنبية الأخرى) لم يفكروا جديا في بدء الانسحاب بنهاية النصف الأول من العام المقبل على الأرجح".

والملاحظ أن الربيعي لم يبيّن السبب في اختياره هذا التاريخ أبدا، لكن المراقب لا بد من أن يبحث عن رابط ما بين الانسحاب المرجح في هذا التاريخ وبين قضية الأمن في العراق، ولا سيما حين يأتي هذا الترجيح من مستشار الأمن الوطني. كما أن مسؤولا رفيعا في دولة محترمة لا يمكن أن يتكلم من فراغ، من غير أن يتوافر على معلومات كافية تجعله يصرّح مطمئنا، وإن كانت اللعبة الدبلوماسية تتطلب الكلام بلغة الترجيح لا بلغة الجزم.

ثم جاءت صحيفة "ديلي تلغراف" البريطانية لتتحدث عن وثيقة سرية تم توزيعها على مسؤولين عسكريين أمريكيين رفيعي المستوى، تفيد بأن الجيش الأمريكي حدد شهر كانون الأول المقبل موعدا لتسليم المسؤولية الأمنية للجيش العراقي والوحدات الأمنية والانسحاب من العراق، مضيفة القول "إنها المرة الأولى التي يتم فيها تحديد موعد زمني لإنهاء تولي القوات الأمريكية مسؤولية السيطرة على التمرد في العراق"، موضحة "أن هذا الاقتراح يظهر أن الجيش الأمريكي سيبدأ في الانسحاب من الحراسة ومن ثم الانسحاب التدريجي من البلاد ككل".

وحين نشرت (المدى) التقرير يوم السابع من أيار الجاري، اتصل بنا أحد الأصدقاء قائلا: إن مكتب وكالة الأنباء الكويتية (كونا) في القاهرة أكد أن مجلة "الأهرام العربي" المصرية ستنشر يوم السابع من أيار تفاصيل عن انسحاب القوات الأمريكية من العراق، بعد أن اتخذت الولايات المتحدة قرارا سرّيا يقضي بتنفيذ ستراتيجية الخروج من العراق في نهاية العام الحالي. الأهرام العربي أضافت "أن القرار بانتظار توقيع الرئيس الأمريكي جورج بوش والإعلان عنه "في الوقت المناسب".

وبعد الإطلاع على خبر (كونا) وجدنا تطابقا كبيرا بين معلوماتنا ومعلوماتها، إذ أوضحت المجلة، نقلا عن سياسي عراقي، أن مكتب مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي لديه وثيقة من ٣٠ صفحة أطلق عليها "خريطة الطريق" تتناول خطة انسحاب القوات الأمريكية من العراق. وأشارت إلى أن موافقة الإدارة الأمريكية على الوثيقة باعتبارها قابلة للتنفيذ استغرقت أكثر من ثمانية أشهر من المفاوضات السرية مع بعض الأطراف المستقلة عن الحكومة العراقية الحالية، وذلك بعيدا عن وسائل الإعلام.

وفضلا عن ذلك أورد خبر (كونا) تفاصيل أخرى تختلف قليلا عن معلوماتنا (يمكن الرجوع إليها على أية حال)، لكن السياسي الذي سرب الخبر للمجلة كان في النهاية عراقيا وليس من موزمبيق، وذلك يكشف أن هناك إمكانية لتسريب الخبر للصحافة المحلية، مثلما هناك إمكانية لتسريبه لوسيلة إعلام عربية أو عالمية.

أضف إلى ذلك كله ما نشرته وسائل الإعلام عن خطط لانسحاب القوات اليابانية والبلغارية من العراق في الموعد الذي حدده تقريرنا أو قبله. فقد نقلت وكالة فرانس برس عن الصحف اليابانية قولها إن مصادر حكومية ذكرت "أن اليابان تستعد لسحب قواتها من العراق والكويت في كانون الأول المقبل، في ختام مهمة إنسانية وإعادة إعمار في هذا البلد". وأوضحت وكالة الأنباء اليابانية (كيودو) أن "طوكيو تنوي إبلاغ البرلمان الياباني ودول التحالف (بقرارها) اعتباراً من أيلول، بعد أن تكون قيّمت الوضع في العراق، ومن ثم ستحول دعمها للعراق إلى مساعدات تنمية". إلى ذلك قالت رويترز إن البرلمان البلغاري وافق "على خطة للحكومة لخفض عدد القوات الموجودة في العراق الشهر القادم، وسحب القوات بالكامل، وقوامها ٤٥٠ فردا، بنهاية العام".

وبعد كل هذه الخطوط التي عرضناها على القارئ الكريم، هل يبقى مجال للشك في صحة المعلومات المسربة للإعلام، التي تتحدث عن وجود جدولة غير معلنة للانسحاب الأمريكي من العراق؟، مع الأخذ بالاعتبار وثيقتنا الأولى التي لم ننشر منها بعد إلا خطوطا عامة لأسباب تتوضح حين نقرر نشرها مستقبلا.

على الرغم من ذلك كله آثرنا التأكد من مصدر وصفناه بالمطّلع، سبق له أن زودنا بالعشرات من الأخبار الدقيقة التي لم يتبيّن لنا يوما كذب واحد منها. وبعد أن عرضنا عليه ما بحوزتنا من معلومات، وضعنا عددا من الأسئلة فأجاب عليها، وكان نتاج كل ذلك تقريرا كان يمكن أن يرى النور قبل أكثر من شهرين. فإذا كان كل ما فعلناه لا ينمّ عن مهنية وحرص على التأكد من صحة المعلومات، فعلى الصحافة المسؤولة والمحترفة السلام، وليعذرنا السيد الربيعي لأننا لم نكن عند حسن ظنّه الكريم.

> في الوضع العراقي الحالي يغدو العمل في حقل الصحافة مشكلة كبرى ، ولا سيما حين يقرر الصحفي أن يكون مهنيا ووطنيا في آن واحد. الحرص على أن نبني الدولة العراقية ، للمرة الأولى على ما يبدو ، يعني في أحيان كثيرة أن لا نكون حياديين ونحن نرى من يهدم ومن يبني في سلة واحدة. وحين اخترنا (المدى) كنا نعلم أننا إنما ننتسب إلى مؤسسة ثقافية تبني (موقفا) مما يجري ، ولا تكتفي بدور المتفرّج أو المهرّج أو الانتهازي.

وهم يشيدون باهتمامات الحكومة ودور الاجهزة الامنية

عوائل شهداء الارهاب في الموصل يطالبون بالاقتصاص من القتلة

الموصل / المدى

دعت قيادة شرطة نينوى العوائل المتضررة من الارهاب الى ندوة مفتوحة لمناقشة الاوضاع الحياتية والاجتماعية لذوي الشهداء كما جرى الاستماع الى شكاوى المتضررين والوقوف على الاشكالات الكبيرة التي خلفتها موجة الارهاب الاخيرة التي اجتاحت مدينة الموصل حيث قدرت جهة رسمية مقتل اكثر من ثلاثة آلاف مواطن جراء العمليات الارهابية وجرائم الاغتيالات المنظمة .

مبادرة الاجهزة الامنية في نينوى خلقت ارتياحا كبيرا لدى المواطن وذلك للضغوط الكبيرة التي تتعرض لها اسر الضحايا ؛ فضلا عن الاضرار المعنوية التي لحقت بها . كما ثمنت اسر الضحايا اهتمام الحكومة الجديدة بمشكلاتهم وشمولهم بالتعويض .

محاكم خاصة بالارهاب

التقت (المدى) العديد من اسر ضحايا الارهاب حيث اجمعوا على ضرورة انزال القصاص العادل بالمجرمين والعمل بجدية اكبر على اجتثاث الارهاب بمختلف انواعه .

زكية حسين الجبوري (زوجة شهيد) قالت: نطالب حكومة الجعفري الموقرة بالعمل على انزال اقصى العقوبات بحق المجرمين الذين عبثوا بحياتنا وحرمونا من حقوقنا الانسانية . نحن نريد ان تبادر الحكومة الى انشاء محاكم خاصة بالارهاب وان تكون تلك المحاكمات علنية وهذا جزء بسيط جدا من حقوقنا ومن جهتي سابذل كل جهدي من اجل ايصال صوتي الى السيد رئيس الوزراء كي يقوم بانشاء هذه المحكمة وجعلها في منأى عن المفسدين كي ينال المجرم حقه العادل ولكي يكون عبرة لكل الذين تسول لهم انفسهم العبث بامن المواطن العراقي .

شاكر الشمري عبر عن امله بان تتخذ الحكومة قرارا رادعا بحق الارهابيين واضاف متحدثا (للمدى) : لابد من استكمال الحلقة المفقودة وهي القضاء . لقد شبعنا من صور الارهاب التي يعرضها التلفزيون وبالمقابل نحن لم نسمع عن محاكمة جرت بحقهم . ان قصص الارهاب معروفة للجميع ولا يوجد ماهو اقسى من رؤية العشرات يوميا وهم يذبحون من دون وجه حق . لابد من وقفة جادة وخطوة على قدر من المسؤولية للحد من ظاهرة الارهاب . اننا نطالب حكومة السيد الجعفري بموقف حازم من هذه القضية فنحن نريد ان نعرف على وجه الدقة ماهو مصير هؤلاء الذين قتلوا اولادنا ولابد من انزال قصاص الله بهم .

الحكومة الجديدة والارهاب

جاسم الجحيشي تكلم عن ثقته بقدرة الحكومة الجديدة على استئصال الارهاب من جذوره وقال لـ(المدى) : الخطوة الاولى باعتقادي هي بالزام دول الجوار العمل على ضمان سلامة العراق من خلال تعهدات تعطى بمشروعية ووصاية دولية . وعلى مجلس الامن والجهات الدولية ومنها الاتحاد الاوربي الزام دول الجوار عدم التدخل في شؤون العراق وايضا المطالبة بدعم دولي لاجتثاث الارهاب من البلد . القضية الان اخطر بكثير من واقع مؤلم انها عملية ابادة جماعية يتعرض لها العراق بشكل مستمر ومنظم وعلى الحكومة ان توقف هذا وتعده اعتداء مباشرا على العراق ولابد من اتخاذ اجراءات صارمة بشأنه . ان العشرات بل المئات يسقطون يوميا بين قتلى وجرحى وهذه مسألة خطرة ولا تمس الحياة وحسب وانما تطول المستقبل ايضا . ان خيرة شبابنا يقتل يوميا . كل الذين يموتون ضحايا الارهاب في العراق هم من الشباب وهذه مؤامرة كبيرة على مستقبل العراق . نحن نؤمن بالله ونؤمن ايضا بقدرتنا على مواجهة الازمة . ليكن الارهاب قضيتنا الاولى وبعدها يمكن لنا الالتفات الى قضايا اخرى . انا ادعو السادة في الحكومة العراقية وجميع اطياف العمل السياسي من احزاب وشخصيات على العمل وتوحيد الجهود من اجل اجتثاث الارهاب وعليهم التكاتف من اجل هذا الهدف الكبير وبذلك سيكسبون رضا الله والشعب . عليهم ان ينبذوا الخلافات السياسية والمحاصصة بمختلف انواعها وان يتركوا كل شيء وينتبهوا لهذا الخطر الشيطاني الاسود . عليهم ان يتصافحوا من اجل ان لا يهدر الدم العراقي بهذه الطريقة الرخيصة . عليهم ان يكونوا بحجم المسؤولية ويكسبوا تقدير وحب الشعب من خلال القضاء على الارهاب . هذا هو وقت العمل السياسي الجاد ومفتاح السياسة هو ان يكافحوا الارهاب اولا وبعدها سيكون بمقدورنا النجاح في كل خطوة نخطوها .

دور الاجهزة الامنية

العديد من الذين التقتهم (المدى) ثمنوا دور الاجهزة الامنية في المحافظة على الامن وطالبوا بتفعيل المتابعة ومكافحة الجريمة بانواعها .

ابتسام يونس فتحي قالت: ان جهود الاجهزة الامنية في القضاء على الارهاب كبيرة ونحن نشكرهم على دورهم المميز وبالاخص ما قام به لواء الذئب ومن بعده لواء الرعد وشرطة نينوى ولكننا نشكو من عدم وجود هيكلية واضحة للعمل الامني داخل مدينة الموصل . المدينة بحاجة الى قوات اضافية من الشرطة وايضا من الجيش لفرض السيطرة الكاملة على المدينة ومكافحة الجرائم بمختلف انواعها وتسهيل مهمة مراجعة المواطن لمراكز الشرطة .

محمد الحديدي طالب هو الاخر باجراءات اصولية ودعا الى تفعيل دور الشرطة واضاف : نصف جهاز الشرطة موظف لحماية المسؤولين في المدينة وهم يظهرون في ممارستهم لعملهم اكثر خوفا من المواطن العادي . نطالب بمعالجة نقاط الضعف في الاجهزة الامنية وفصل السلطات وتحديد المهمات كي نتوصل الى نتائج سليمة .

الفساد الاداري

ناشد المواطنون حكومة الجعفري العمل على تطهير الاجهزة الامنية من الفاسدين وعدم التعامل مع المشكلة الامنية بافق طائفي او عرقي . سعد خليل النعيمي قال لـ(المدى) : معالجة الاختراقات الامنية هي من مسؤولية الحكومة الجديدة التي نطالبها بتطهير اجهزتها من المفسدين وعدم التعامل مع الازمة الامنية بتقسيم طائفي او عرقي . لايصح ان ننظر الى اهداف الارهاب وانما الى النتيجة النهائية بمعنى ان العمل الارهابي هو واحد سواء اذا طال جامعا او كنسية او شريحة معينة من الشعب العراقي . توجد نظرة طائفية حول الازمة الامنية ونلاحظ اهتمام الاعلام بقضية من دون سواها وتضخيم حدث من دون سواه وانا اثق بقدرة السيد الجعفري على تجاوز هذا التمييز والعمل على النظر الى المشكلة بنظرة شاملة وواحدة وعلى الحكومة معالجة الاختراقات التي تنخر في الاجهزة الامنية والتي تسعى جهات الى تجيير هذه الاجهزة وابعادها عن واجباتها الحقيقية .

تعويض عوائل الشهداء

عبرت عوائل ضحايا الارهاب عن شكرها وتقديرها لجهود السيد رئيس الوزراء في تعويض اهالي ضحايا الارهاب والنظر بجدية الى مشكلاتهم الانسانية والحياتية . نشمية نوري (شقيقة شهيد) قالت لـ(المدى) : نشكر الحكومة الجديدة على اهتمامها بنا والعمل على نجدة المتضررين من العمليات الارهابية ورعاية اسر الشهداء وتسهيل الحصول على مستحقاتهم المختلفة .

زين العابدين الجبوري شكر للحكومة اهتمامها واضاف : نأمل ان تقوم الحكومة بتعويض اسر الضحايا ورعاية ابناء الشهداء وتوفير سبل رعاية كريمة لهم من خلال تلبية احتياجاتهم ومتطلبات حياتهم وصولا الى بناء انسان عراقي يؤمن بالحرية والنور.

مجلس مدينة بغداد...

لماذا أقال الامين ثم أعاده؟!

بغداد- طارق الجبوري

فجأة وبخطوة غير مسبوقة بتمهيد اعلن مجلس مدينة بغداد تراجعه عن قراره بإقالة الدكتور علاء محمود التميمي أمين بغداد ..هذا القرار الذي تداخلت فيه مساجلات ومناقشات طويلة استمرت لأكثر من شهرين تخللتها اتهامات واحاديث بين الكواليس عن صفقات مشبوهة واللهاث وراء مصالح شخصية لعدد من اعضاء المجلس.

صحيح ان الاعتراف بالخطأ فضيلة ولكن من حق المواطن ان يعرف دواعي هذا التراجع فمجلس مدينة بغداد الذي سبق وان اتخذ قراراً بالأكثرية لإقالة الامين عاد بقراره المرقم (٦٥١) في ٣/ ٥ واعلن (انه بعد حوار موسع ومستفيض حول مستقبل الخدمات في مدينة بغداد تم التوصل الى قرار بأكثرية اصوات المجلس لتجديد الثقة بالدكتور علاء محمود التميمي كأمين لبغداد لما يتمتع به من كفاءة علمية عالية وادارية ورؤى مستقبلية واظهارها بالمظهر اللائق بين عواصم العالم).

والسؤال الذي يفرض نفسه اليست الاكثرية هي نفسها التي اتخذت القرارين المذكورين، ام ماذا؟!

لقد اثار موضوع قرار مجلس مدينة بغداد السابق بإقالة الامين مناقشات حول مدى صلاحية المجلس القانونية ليتخذ قراره السابق، وتدخل مجلس المحافظة ليجمد اعمال مجلس المدينة الذي رد باللجوء الى القضاء لفض النزاع ولكن يبدو ان جميع الاطراف آثرت معالجة الموضوع بترضية جميع الاطراف فاستمر مجلس مدينة بغداد بعمله وبقي الامين بموقعه.

ان الملابسات القانونية التي اثيرت تدعونا للمطالبة بوضع قانون يحدد فيها صلاحيات مجالس المحافظات والمجالس البلدية والمحلية واختصاصات وعمل كل مجلس ليكون بديلاً عن امر سلطة الائتلاف رقم (٧١) لسنة ٢٠٠٤ فليس من المعقول ان يستمر عمل هذه المجالس على وفق قانون شرعته سلطة الائتلاف في حين يزخر بلدنا بالعديد من رجال الفكر والقانون والسياسة كما نعتقد ان الاوان قد حان لاجراء انتخابات لكل المجالس البلدية كما حصل في انتخاب مجالس المحافظات ومنها مجلس محافظة بغداد الذي استمد شرعيته اولاً وآخراً من قرار المواطنين واصواتهم في صناديق الاقتراع.

ولا اظن اننا نجانب حقيقة يعرفها الجميع اذا قلنا ان أغلبية المجالس ان لم نقل جميعها تسلمت مسؤوليتها في المجالس المحلية بانتخابات لم يحضر فيها من المواطنين الا بعدد أصابع اليدين بسبب حدوثها بعد فترة وجيزة من سقوط النظام السابق وهذا ما جعل الكثير من المواطنين يطالبون بإجراء انتخابات بهذه المجالس لإتاحة الفرصة لانتخاب ما يرونه مناسباً في هذه المجالس. لا ننكر الدور الكبير الذي قام به عدد من اعضاء المجالس المحلية وتحملهم المخاطر وهم يؤدون مهام عملهم لكن هذا لا يمنع من الاعتراف بان البعض الآخر ركض وراء هذا الموقع وتزلف الى(الاصدقاء الامريكان) للحصول على منافع شخصية معروفة..لذا فان الكثير من ابناء شعبنا طالبوا بإجراء الانتخابات لهذه المجالس بأسرع وقت.

وحسب معلوماتنا فان هنالك تهيئة تجري لهذه الانتخابات بعيداً عن الاعلان عنها بشكل واضح لذا فاننا نقترح في كل منطقة الاعلان عن تاريخ اجراء هذه الانتخابات للمجالس المحلية وفتح باب الترشيح لمن يرغب من المواطنين وعلى وفق شروط في مقدمتها ان يحمل المرشح للمجلس المحلي شهادة الابتدائية ان لم تكن المتوسطة كحد ادنى. فمن الضروري ان تسبق وترافق هذه الانتخابات حملات دعائية في المناطق تعطي للمواطنين فرصة الترشيح والاختيار لعناصر كفء في هذه المجالس لكي لا تتكرر تجربة الانتخابات المحلية السابقة بأخطائها. وليكن الفيصل هو الشعب وهذا هو النهج الذي نسعى جميعاً لترسيخه في العراق الجديد. ولتكن مصلحة الوطن والمواطن فعلاً هي شعارنا للعمل.